مشكلة الحديث - دراسة تاريخية في التراث العقدي

المدرس
حسن طاهر ملحم
الكلية الإسلامية الجامعة ـ النجف الأشرف

المقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين وبه نستعين وبعد...

إن البحث في علوم القرآن والحديث شرفٌ ما بعده شرف عند علماء المسلمين كافة لكونهما يمثلان الرافد الرئيسي للشريعة الإسلامية وبما أن كتاب الله (القرآن) كان حفظه وصيانته من التحريف والزيادة والنقصان من الله سبحانه وتعالى وجهود الأئمة والصحابة في الذود عنه إلى يومنا هذا. أما الحديث النبوي المتمثل بأقوال وأفعال وتقريرات النبي ﷺ مسه الكثير من الزيف وذلك لأسباب كثيرة منها عدم تدوين الحديث في حينه بل منعه من قبل الخليفتين الأول والثاني بأعذار تكاد تكون واهية بين مراميها خلال البحث. فكان ما كان حيث استغلت النفوس الضعيفة وأهل النفاق وأعداء الإسلام الذين تلبسوا في ثوب الدين فاضطربت الأمور وأصبح وضع الحديث من الأمور الكسبية والتي يرتزق ويتزلف بها إلى السلطان وأخذ الغلاة لهم خيراً كثيراً في وضع الفضائل التي تخالف السنن الكونية والفعلية عند جميع الفرقاء ولذا اتخذ الباحث من هذا الموضوع غايته في بيان مشكلة الحديث في التراث العقدي موضحاً معالم الوضع والغلو في كتب التراث الإسلامي كافة.

تمهيد:

في تعريف الحديث وفضله:

في فضل علم الحديث قال السيوطي في مقدمة كتابه تدريب الراوي في فضل علم الحديث ((إن علم الحديث رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلاّ كل حبر ولا يحرمه إلى كل غمر))[1].

وعلم الشريعة فيه شرف الدنيا والأصل في كتابه الله عزّ وجل وسنة رسوله ﷺ فأما

كتاب الله العزيز فهو متواتر مجمع عليه، غير محتاج إلى ذكر أحوال ناقليه، واما سنة رسول الله ﷺ فهي تحتاج إلى شرح أحوال رواتها وأخبارهم، وأول رواتها أصحاب رسول الله ﷺ، وهؤلاء لم يضبطوا ولم يحفظوا في عصرهم، كما فعل من بعدهم من علماء التابعين وغيرهم إلى زماننا هذا[٢].

ويقسّم الحديث إلى قسمين:

أ. الحديث رواية: ويشتمل هذا العلم على أقوال النبي ﷺ وافعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

ب. الحديث دراية: والمقصود به: معرفة صحة المتن وامكن تطابقه مع الواقع والأدلة الموثوقة الأخرى.

وقد بين العلماء فضل علم الحديث:

- قال ابن خلدون في فصل (علوم الحديث) من مقدمته: ومن علوم الحديث النظر في الأسانيد ومعرفة ما يجب العمل به من الاحاديث بوقوعه على السند الكامل الشروط، لأن العمل إنما وجب بما يغلب على الظن صدقه من اخبار رسول الله ﷺ، فيجتهد في الطريق الذي يحصل ذلك الظن، وهو معرفة رواة الحديث بالعدالة والضبط...)[٣].

سند الحديث ومتنه:

للسند في اللغة معنيان: أولهما، ما أرتفع عن الأرض والثاني الشخص المعتمد.

قال صاحب لسان العرب: السند ((ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي، وفلان سند أي معتمد))[٤].

والسند طريق المتن (سلسلة الرواة) للحديث.

المتن في الاصطلاح: مضمون الفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني.

وتعريف الحديث: قول وفعل وتقرير النبي ﷺ.

وللحديث وقع في القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾[٥] وسنة النبي ﷺ مرادفة بتعريف الحديث: قول وفعل وتقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة.

ويختلف تفسيرها عند المحدثين والأصوليين، فعند الأصوليين تكون أشمل بكل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن، ويشمل الحديث وغير ما تقدم وما يؤثر عن النبي ﷺ قبل النبوة وبعدها[٦].

اتفقت الامة الإسلامية كافة على أن السنة الشريفة هي المصدر الثاني بعد الكتاب العزيز، فهي تكون تارة ناظرة للقران فتبين مجملاته كالزكاة والصلاة والصوم أو تخصيص عموماته أو تقيد مطلقاته أو أخرى تكون ناظرة إلى بيان العقيدة والشريعة فحسب.

وفي كلا القسمين تكون الصياغة والتعبير للرسول الأكرم ﷺ ولكن المحتوى والمضمون وحي من الله سبحانه وتعالى ولذلك تعد السنة عدلاً للقرآن.

تدوين الحديث النبوي:

يكاد يتفق العامة من الجمهور بان الحديث تأخر تدوينه إلى نهاية القرن الأول من الهجرة فمنهم من يقول بان بداية التدوين كانت في أول القرن الثاني الهجري وقالوا: إن عمر بن عبد العزيز قام بإصدار أول أمر رسمي بتدوين الحديث وكتب إلى أهل المدينة يأمرهم بذلك ((انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء))[٧]. ومنهم يقول بتأخرها عن ذلك التاريخ.

قال الغزالي[٨] (ت٥٠٥هـ): الكتب والتصانيف محدثة ولم يكن شيء منها زمن الصحابة والتابعين وإنما حدث بعد سنة ١٢٠هـ.

وهذه الأقوال تؤكد على اختلافها أن الاتفاق على عدم تقدم زمان التدوين على نهاية القرن الأول الهجري وهذا يدل على أن علماء العامة لم يكن لهم تأليف في الحديث في العصر الأول، فما بال القول قد تأخروا في تدوين السنة الشريفة، إلاّ بحالة قد حصلت وهي حالة النهي التي أجازوها عن الرسول الكريم فهل كان ذلك حقاً؟

اهتمام الرسول الكريم ﷺ بتدوين الحديث:

اهتم الرسول ﷺ بالعلم اهتماماً بالغاً حتى أنه أدخل هذا الأمر في قضية سياسية وعسكرية ألا وهي فداء أسرى المشركين في معركة بدر مقابل تعليم كل منهم عشرة من أولاد المسلمين الكتابة والقراءة.

وقد تضافرت الاحاديث عنه ﷺ في ما يتعلق بشؤون تقييد العلم وكتابته وأمره بالحث على الكتابة عامة وكتابة حديثه خاصة.

فالتدوين مباح في عصر الرسالة كما أمر صاحب الرسالة أصحابه بذلك وامتثلوا للأمر كما مثبت في ثنايا الكتب في كثير من الحقائق المطوية وقد وردت كثير من تلك الآثار عن العامة منها على سبيل أساسه التمثيل لا الحصر.

١- من ذلك ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال كنت اكتب كل شيء اسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش فقالوا إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ والرسول بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلاّ حق[٩]. وهذا من ادلة عصمته صلوات الله وسلامه عليه.

٢- أورد البخاري في صحيحه في سند إلى أبي هريرة: أن رجلاً من أهل اليمن قال للرسول ﷺ: اكتب لي يا رسول الله: فقال عليه السلام: اكتبوا لأبي فلان[١٠].

وهذه نبذة من الآثار المدون في كتب الحديث اثبت من خلالها أوامر الرسول ﷺ بالكتابة وتدوين العلم أما عند أهل البيت عليهم السلام فقد أجمعوا على إباحة تدوين العلم ومنه الحديث الشريف وهذا ثابت بالإجماع.

لقول الرسول ﷺ (ايها الناس: إني تركت فيكم الثقلين ما إن أخذتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي أهل بيتي)[١١].

والخطاب كما مبين من الرسول ﷺ خطاب موجه إلى جميع الامة لقوله ﷺ (فيكم).

الصحف المكتوبة في عهد النبي:

١- صحيفة سعد بن عبادة[١٢].

٢- صحيفة أبي رافع (٣٥هـ) مولى رسول الله[١٣].

٣- صحيفة علي عليه السلام[١٤].

٤- صحيفة سمرة بن جندب (ت٥٩هـ)[١٥] وغيرها.

لقد ظهرت أول اللبنات الأولى في منع الحديث بمباني شرعية أوجدها علماء الجمهور مفادها في أحاديث أبي سعيد الخدري مسنداً.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ((لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن، ومن كتب شيئا سوى القرآن فليمحه))[١٦].

حديث أبي هريرة:

قال: كنا قصوداً نكتب ما نسمع من النبي فخرج علينا، ماذا تكتبون؟

فقلنا: ما نسمع منك، فقال (التقى مع كتاب الله؟).

فقال: اكتبوا كتاب الله، أكتاب مع كتاب الله) إلى قوله: (فجعلنا ما كتبنا في صعيد واحد ثم أحرقناه بالنار)[١٧].

من هنا تتضح أموراً منها، أن النبي صلى الله عليه وآله يأمر بالكتابة ثم يأمر بحرق ما سمعوه منه، فكيف تكون سنته محفوظة إذا تم حرق حديث وهو عصب السنة، وهذا ما يبطل حديث (كتاب الله وسنتي) لو كان النبي قد أوصى بالسنة كما ورد عند من شذ منهم لكانوا هم أهل السبق إلى تدوين السنة لا لمنع تدوينها.

منع التدوين:

متى بدء منع التدوين؟

من الطرافة أن يذكر في مسألة منع التدوين أنه لم يكن لمنع التدوين ذكر أو أثر، قبل جلوس أبي بكر على أريكة الحكم، بل على العكس من ذلن، فإن الآثار تدل على أن أبا بكر هو القائم بعملية التدوين نقلاً من دون تحرج، بعد وفاة الرسول مباشرة[١٨].

نقل الذهبي: أن أبا بكر جمع أحاديث النبي ﷺ في كتاب فبلغ عددها خمسمائة حديث، ثم دعا بنار فأحرقها[١٩] ومثله عن الزهري عن عروة: أن عمر بن الخطاب اراد أن يكتب السنة فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها[٢٠].

من هذه الروايات نستطيع أن نطمئن إلى أن عموم الصحابة كانوا مع تدوين الحديث، وإلاّ لما كانت عند الخليفة الأول الاحاديث الخمسمائة التي أحرقها فيما بعد.

وقد يسأل سائل: ما الذي حدا بالخليفتين أبي بكر وعمر أن يحرق الأول أحاديثه وأن يأمر الثاني بعد أن استفتى الصحابة وأشاروا وإليه بالكتابة فطفق يستخير الله شهراً ثم أصبح يوماً وإذا به يأمر بعدم الكتابة ثم يكتب إلى الأمصار (من كان عنده شيء فليمحه)[٢١].

وعند دراسة دوافع المنع يتضح بأن الدافع السياسي يكاد يكون الدافع الأول في منع تدوين الحديث النبوي لما حظي به من الأهمية التي آلت إلى أن يأمر عمر بن الخطاب قرظة ابن كعب بقوله: جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ[٢٢]، وأمره إلى الآفاق إلى من كتب حديثاً فليمحه[٢٣].

ثم نهى عن التحدث في حديث رسول الله ﷺ فترك عدة من الصحابة الحديث عن رسول الله، ولا ريب فهو أول من منع كتابة وصية رسول الله (يوم الخميس) قبل احتضاره (فالغاية بداية ونهاية وقبل رحلته وبعدها لم تتغير)، وتسلقت صبية بني أمية على دست الحكم بعد عقدين وأكثر من الزمان ليكتبوا ما لذ وطاب لهم فقد منع معاوية بن أبي سفيان عبد الله بن عباس من التحدث بالفصائل وخاصة فضائل علي وآل بيته ولا يكاد كتاب في التاريخ إلاّ ويذكر موقف معاوية ابن أبي سفيان عن الإمام علي عليه السلام واهل بيته الكرام.

والذي يستوقف المتتبع أمران:

١- أن أبا بكر وعمر لم يعمدا في اجرائها إلى الاستدلال بثبوت المنع فيما سبقهما، ولا استندا في عملهما إلى حديث مرفوع عن رسول الله ﷺ أو احد من علماء الصحابة[٢٤]. قال المعلم: لم يثبت استدلال احد منهم بني النبي ﷺ[٢٥].

وهذا في نفسه سبب للتشكيك في شرعية إجراء المنع وكذلك فيما نقل بعد ذلك من

أحاديث مرفوعة تدل على المنع[٢٦].

٢- أن التوجه إلى منع التدوين وبذلك الاسلوب يوحي إلى أمر مهم مفاده أن عملية التدوين كان لها شأن بليغ، وأنها كانت قائمة على قدم وساق بحيث استدعى تنفيذ المنع العام بتلك الأوامر الشديدة من الحكام وأخبار ولاتهم تنفيذ المهمة، ومن العلل التي أدلت على عدم الاهتمام بالتدوين والتي ساقوها لتبرير فعلهم.

قولهم عدم انشغال المسلمين عن كتاب الله متخذين من قول عمر: إنما كان لقوم لم يكونوا جمعوا القرآن الكريم ودونوه فخشي عليهم من الانشغال بغيره، إذ هو الاصل لكم علم.

ومنها نهيه عن الإكثار وأمره بالإقلال من الرواية عن رسول الله ﷺ إنما كان مخافة الكذب على رسول الله وخوفاً من أن يحدث المكثرون بما لا يجيدون حفظه[٢٧].

ومن طرائف الأمور أن ابن حزم يرد خبر منع عمر للصحابة من نشر الحديث، وكلامه موافق للعقل.

(أن المرء ليقف متسائلاً أمام هذا الخبر، ويقربه الشيء فيه، وتبادر إلى نفسه أن يتساءل عن الحد الذي يمكن أن يعرف به الإقلال والإكثار وقد ناقش ابن حزم هذا ورده وقال: هذا مرسل ومشكوك من شبهة فلا يصح ولا يجوز الاحتجاج به ثم هو من نفسه ظاهر الكذب والتوليد، لأنه لا يخلو عمر من أن يكون اتهم الصحابة! وفي هذا ما فيه، أو يكون نهى عن الحديث وهو مبلغ سنن رسول الله إلى المسلمين؟ وألزمهم كتمانها وجحدها وأن لا يذكروها لأحد! وهذا خروج عن الإسلام، وقد أعاذ الله أمر المؤمنين بعد ذلك، ولئن كان سائر الصحابة متهمين بالكذب على النبي فما عمر إلاّ واحد منهم وهذا قول لا يقوله مسلم أصلاً... إلى قوله هذه روايات ملعونة[٢٨].

وقول عمر: أجردوا القرآن وأقلوا ولا تشغلوهم عن القرآن، صححه الكثير من العلماء ونقلوه وعلى رأسهم مسلم وابن ماجه والدارمي وصححه الحاكم والذهبي ولم يفخر فيه أحد..

لقد خفي على الخليفة أن ظاهر الكتاب لا يغني الامة عن السنة وهي لا تفارقه حتى

يردا على النبي الحوض، وحاجة الامة إلى السنة لا تقصر عن حاجتها إلى ظاهر الكتاب ويكفي قول الأوزاعي للرد عليهم.

والكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب[٢٩]، والعجب كل العجب أن خلص أصحاب النبي كانوا على عهد عمر قد حبس البعض منهم فهل يمكن أن يكون أحداً أصدق من أبي ذر أو أبي الدرداء أو ابن مسعود مثلاً.

يمكن الإجابة عن هذا السؤال بغير لف ودوران أن هؤلاء هم من محبي الإمام علي عليه السلام والموالين له وما ذنبهم إلاّ أنهم نقلوا فضائله.

غريب أمر عمر وغريب أمر قوله: أقلوا الرواية عن رسول الله إلاّ في ما يعمل به؟

هل يقصد العمل بالأحكام مثلاً وترك سيرة النبي وغزواته وكل أيامه في كراماته وفي أمور تبليغ الدين وفيما قاس وفيمن حارب وقاتل ومن فر أو نافق أو قاتل الرسول وترك كل فضائل النبي وفضائل علي وفاطمة ولديهما الحسن والحسين وآل البيت عموماً.

وغريب أن يعرف الأمر من عمر أن يكون شرطاً لعماله، أن يهتموا بأن يكون الدين طوال ايديهم (أي أيدي الأمراء) بعد الابتعاد عن السنة وعن تفسير القرآن بها.

أيمكن القول أن إسلام القوم كان إسلام بدون نبي، وهذا له بحث آخر؟

نعم أن هناك أناساً كذبوا على النبي صلى الله عليه وآله ووضعوا الحديث على لسانه وقد ورد بذلك تحذير من النبي صلى الله عليه وآله نفسه: كثر عني الكذابة...[٣٠].

ولكن مقابل ذلك كان رجال عظام مثل أبي ذر الغفاري الذي كان موصفاً من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: أصدق ذي لهجة وعمار وجابر بن عبد الله وغيرهم الكثير.

نعم أنه أبي هريرة ومن على شاكلته يوم أكثر في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله ويوم هددوه بنفيه إلى أرض دوس موطنه الاصلي إن لم يكف عن ذلك.

يقول أبو رية[٣١]:

وإذا كان قد كذب عليه في حياته، فإن الكذب قد كثر عليه وفشا بعد وفاته والصحابة

متوافرون والدين غض والناس ناس وقد استفاض هذا الكذب بعد موت عمر لأنه كما علمت كان يخيف الناس حتى أفزعت كثره ما نسب إلى رسول الله من أحاديث.

والكذب على النبي ﷺ من الكبائر:

أخرج ابن عساكر في تاريخه عن وائلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الله يقول: أن من الكبائر أن يقول الرجل عليّ ما لم أقل.

وقد أجمع الناس من أهل الحل والعقد على تحريم الكذب على آحاد الناس (عامة الناس) فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحي والكذب على الرسول ﷺ كذبُ على الله. واستمر المنع في رواية الحديث وكتابته في عهد عثمان بن عفان وهذا ما أكدته الأحداث فقد روى صاحب الطبقات الكبرى قال[٣٢]: قال ابن لبيد: ((سمعت عثمان بن عفان على المنبر يقول: لا يحل لأحد أن يروي حديثاً عن رسول الله ﷺ لم أسمع به في عهد أبي بكر وعمر وأشتد الأمر في زمن معاوية.

روى عبد الله بن عمرو اليحصبي قال: ((سمعت معاوية على المنبر بدمشق يقول: ايها الناس إياكم وأحاديث الرسول إلاّ حديثاً كان يذكر على عهد عمر فإن عمر كان يخيف الناس في الله عزّ وجل))[٣٣].

ويؤكد الطبري ماذا كان رأى معاوية في منع الحديث حيث قوله: إن معاوية لما استعمل المغيرة بن شعبة على الكوفة سنة احدى وأربعين وأمره عليها إدعاه وقال له: قد أردت إيصاءك بأشياء كثيرة أن تاركها اعتماداً على بعدك، ولست تارك إيصاءك بخصلة: لا نترك شتم علي وذمه والترحم على عثمان والاستغفار له والعيب لأصحاب علي والإقصاء لهم، والإطراء لشيعة عثمان...[٣٤].

ولكن تختلف الغاية في المنع عن الخليفتين أبي بكر وعمر وعن غاية معاوية بن أبي سفيان.

إن معاوية بن أبي سفيان كان منعه الحديث لسببين رئيسيين، الأول: منعه الحديث في فضائل علي وأهل بيته وقد جعل قوماً يضعون الحديث في علي وشيعته وجعل لهم عطاءً وفير.

الثاني: أنه منع الحديث لأنه كان يسمع ويصله الحديث الخاص في ذمة وذم أبيه وهذا ما كان في منعه لعبد الله بن عمر بقوله: (لئن بلغني أنك تحدث لأضربن عنقك)[٣٥].

وكان عبد الله يروي أحاديث رسول الله ﷺ في ذمه لمعاوية كقوله: لا أشبع الله بطنه، وعنه وعن أبيه: ((اللهم العن القائد والسائق والراكب)) وحديث: ((يموت معاوية على غير الإسلام))[٣٦].

أما عبد الله بن عمرو بن العاص فقد هدده معاوية بنفيه من الشام، وهو الراوي في معاوية من حديث رسول الله ﷺ حديث الفئة الباغية التي قتلت عمار بن ياسر، مما غاض معاوية وقال لأبيه عمرو: ألا تغني عنا مجنونك[٣٧].

موبقة معاوية الأولى كانت منع فضائل علي عليه السلام وهكذا ما انتشر القول فيه وذكرته جل المراجع الإسلامية فقد ذكر ابن أبي الحديد عن شيخه أبو صفر الأسكافي قوله: أن معاوية وضع قوماً ومن الصحابة وقوماً من التابعين عن رواية اخبار قبيحة في علي تقتضي الطعن فيه والبراءة منه... إلى قوله منهم أبو هريرة وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير[٣٨].

والنصب في علي عند ابن الزبير من المسلمات.

روي عنه: روى الزهري أن عروة بن الزبير قال حدثتني عائشة قالت كنت عند رسول الله إذا أقبل العباس وعلي فقال: يا عائشة إن هذين يموتان على غير ملتي أو قال ديني.

ومرة يرويها: ((تنظري لرجلين من أهل النار)).

وكان عروة يكثر بالرواية عن عائشة بل اشتهر بالاكثار عنها حيث يروى المتتبع ذلك ويجدوه من الأمور البديهية، ويمكن للمتتبع أن يستقصي الحقائق وجوهر قضية عدم التدوين بأمور.

١- ما حدا بالخليفتين أبي بكر وعمر ومن ثم عثمان أن يمنعا تدوين الحديث.

٢- لماذا يستمر المنع (خلا مدة الحكم الإمام علي عليه السلام إلى خلافة عمر بن عبد العزيز وأكثر من ذلك).

٣- ما خطورة الكم الهائل من الاحاديث التي وضعت على لسان الرسول ﷺ عن الفرقاء.

٤- والسؤال الأهم لما كان منع الخليفة الأول والثاني بعدم كتابة الحديث والاعتماد على القرآن فقط في كل شيء (من كان عنده غير القرآن فليمحه)، كيف انبرت السياسة عن تغير الحال باتخاذ السنة وهي (الحديث) محوراً في الحكم بدل القرآن وقضت عليه بالضربة القاضية بعد قرون.

يفسر النهيوم الحقيقة بقوله:

من هنا يتجلى أن المؤسسات السياسية قدمت دليلاً على شرعيتها بالبحث عن دستور خالص في سنة جديدة وقرآن آخر، وهو علم السنة[٣٩]، ويختم استنتاجاته هذه بأن علم السنة الذي بايع الرسول في حجة الوداع، عاد ليباع الأسر الحاكمة ليس على نص القرآن بل على نص الحديث.

فهل كان الخليفتين عمر وابي بكر على علم بأن كلام الرسول ﷺ هو وحي يوحى أم أن الرسول يرضى ويغضب وينسى ويذكر فدعتهما نفسيهما إلى منع الكتابة وإلاّ كيف اتخذ الشافعي كلامه الصريح والمشهود بأن كلام الرسول بأجمعه كلام وحي، فكان ما كان بأن سيطر الحديث على ساحة السياسية وبداء المعترك السياسي يتحرك بكل اتجاهاته من أجل بناء منظومة سياسية باسم الدين والدين بعيد عنها وبما أن علم السنة أو سنة النبي هي محور قداسة عند المسلمين لذا اتخذها السلطان والقصاص والزنديق والوضاع غاية له في نيل مآربه وبعد انتصار الغايات والمآرب أصبح الأثر عظيماً واضحاً في الحياة الإسلامية بأن وضع لها كم هائل من الاحاديث الموضوعة عن كل الفرقاء أثر في كل مناحي الحياة العامة من عهد معاوية ومن سبقه إلى يومنا هذا حيث ما زال هذا الأثر يعمل في غلق الأفكار في النفوس المتعصبة.

((ذلك أن السياسة قد دخلت هذا الأمر وأثرت فيه تأثيراً بالغاً فسخرته ليؤيدها في حكمها وجعلته من أقوى الدعائم لإقامة بنائها[٤٠].

وهكذا تفشى الوضع بين الناس فساد حتى وصل به الأمر أن يكون باباً للتكسب

والارتزاق.

وفي مقابل الذين اشتهروا بالكذب كان للوضاع الصالحين وكان رحباً في وضع الحديث مرة للجهل بالدين ومرة الاعتراف بالوضع تحت غطاء (كذبت له لا عليه).

قال الحافظ ابن حجر: قد أغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث الترغيب والترهيب وقالوا: نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته(٤١).

وأخرج البخاري من التاريخ الأوسط عن عمر بن جيج بن عمران التميمي أنه قال: انا وضعت خطبة النبي.

والوضاعون يكاد لا يخلو منهم أي مذهب ما دام الغلو والكذب والمصالح قد تفشت بين الناس، وقد كذبت الفرق الغالية على النبي ﷺ وأئمة الهدى من الخطابية والمفوضة والناموسية والمغيرة وثم لعنهم على لسان الأئمة كالباقر والصادق الذي ظهرت في وقت إمامتهما البدع والزندقة والغلو بما نسبوه للأئمة من أوصاف حسب ما قال المفوضة ومن على شاكلتهم: إن الله خلق الأئمة ثم اعتزل تاركاً لهم خلق العالم وتدبير شؤونه(٤٢).

قال النوبختي في كتابه (فرق الشيعة) الغلاة هم الذين غلو في حق أئمتهم حتى أخرجوهم عن حدود الخليقة(٤٣).

ولعل أطالتنا في هذا الموضوع هي من سبيل معرفة الغلو والوضع الذي حدث عند جميع الفرقاء سنة وشيعة وغيرهم فكما كذب الآخر على الرسول ﷺ كذب الغلاة المحسوبون على فرق الشيعة على النبي وآل بيته الأطهار.

ولعلنا نستكفي ببعض النماذج الموضوعة في كتب السنة ثم نتبعها بموضوعات على لسان الوضاعين الشيعة لتكتمل حلقة الوضع عن جميع الفرقاء بلا استثناء.

في مراجعة للموضوعات عن النبي الكريم ﷺ يمكن مراجعة كثير من المصادر فقد برز الشيخ الأميني الكثير من الأحاديث الموضوعة والمبثوثة في الكتب الإسلامية عموماً كما برزها ابن الجوزي في كتاب الموضوعات وابن عدي في كامله والخطيب في تاريخ بغداد والذهبي في ميزان الاعتدال فلتقرء على عجالة ما ورد في باب فضائل الخلفاء.

١- عن أنس مرفوعاً: ليلة أسري بي دخلت الجنة فاذا انا بتفاحة تعلقت عن حوراء قالت: انا للمقتول ظلماً عثمان[٤٤]، عن طريق الوضاع عباس بن محمد العدوي وقال عنه خبر موضوع.

وروي الحديث بروايات مختلفة ولكنها كلها بمعنى واحد ولو اختلف بالمتن.

قال ابن الجوزي: قلت: وقلب هذا الحديث بقص للناس فجعله لعلي.

٢- عن أبي هريرة مرفوعاً: أن في السماء الدنيا ثمانين ألف ملك يستغفرون الله لمن أحب أبا بكر وعمر، وفي السماء الثانية ثمانون ألف ملك يلعنون من أبغض أبا بكر وعمر.

هذا الحديث من وضع أبي سعيد الحسن بن علي العدوي البصري أخرجه الخطيب البغدادي وقال: وهذا الحديث وضعه العدوي[٤٥].

علق عليه ابن الجوزي بعد أن أخرجه بعدة طرق قال: وقد وضع الحسن بن علي العدوي لهذا الحديث اسناداً آخر وذكر الإسناد وعلق عليه وقال: وهذا الإسناد صحيح ورجاله كلهم ثقات فقد أتى العدوي أمراً عظيم وارتكب أمراً قبيحاً في الجرأة بوضع هذا[٤٦].

٣- عن أبي هريرة أيضاً مرفوعاً: عرج بي إلى السماء فما مررت بسماء إلاّ وجدت فيها مكتوباً، محمد رسول الله، وأبو بكر الصديق من خلفي.

من موضوعات عبد الله بن إبراهيم الغفاري ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال[٤٧].

وفي روايات الوضع موارد كثيرة منها مخالفتها للقرآن والسنة ومنها ما هو مخالف للحقائق الكونية والقوانين العلمية، ونذكر مثالاً عن ذلك للإعلام.

((أن الأرض على صخرة والصخرة على قرن ثور، فاذا حرك الثور قرينة، تحركت الصخرة فتحركت الأرض وهي الزلزلة))[٤٨].

وهذا تخريف واضح يصادق العقل.

وفي نفس المورد رواية: ((أو كل بالشمس تسعة أملاك يرمونها بالثلج كل يوم ولولا

ذلك ما أتت على شيء إلاّ أحرقته))[٤٩].

وقد بُلي الإسلام بالكثير من هذه المخازي لذا وجب دراسة السند والمتن على حد سواء لمعرفة الحديث الموضوع والمنافي للحقائق الكونية والتاريخية والشرعية من غيره كي تستقيم الأمور من خلال عرض الروايات على القرآن والسنة والعقل والاجماع لكي لا تختلط الأمور ولم يتفق المسلمون فيما بينهم من روايات العرض فمنهم من رفضها ومنهم من عمل بها بعد معرفة الدليل.

هذه الاستفاضة بمعرفة الحديث ومعرفة تدوينه ومنعه من التدوين ومن ثم مجاراة المسار لغاية الإباحة في التدوين ثم التجريح على ما أوجد المنع من نتاج سيء في الفرقة بين المسلمين وإضاعة الفضائل الصحيحة والأحكام المعمول بها وإيجاد المرتع الخصب لزمرة الوضاع والسماح لهم بهدم ونسف التراث الإسلامي وادخال الخرافات والاسرائيليات فيه حتى صعب على المختصون من أهل العلم افراز ما هو صحيح وما هو سقيم. ابتلى الإسلام وأهله ليومنا هذا بأحاديث موضوعة تهدم الدين وأركانه، وهذا ما حصل حتى في أحاديث الفضائل التي كان المراد منها معرفة فضل ما قدمه صاحب الفضيلة فصاغ الوضاع على لسان النبي الكريم ﷺ الكثير من الفائل الموهومة والكاذبة لشخوص الإسلام وأهل بيته الكرام ظناً بهم أن من ورائها شخوصهم وهذا ما عبر عنه الجهل بأمور الدين تحت مسمى نكذب لهم لا عليهم.

في أحاديث تفسير القرآن الكريم بالتفسير الباطني:

وهو موضوع لا يمكن التعويل عليه لأن القرآن حمال وجوه فعلاً، فلا ينبغي الانجرار إلى ما يقوله بعضهم في تفسيره لـ(التين والزيتون) بأنهما الحسن والحسين (ومرج البحرين يلتقيان) بأنهما علي وفاطمة الزهراء عليها السلام[٥٠].

ومن وضع الغلاة المسماة (الشريعية) الذين زعموا أن الله تعالى حل في خمسة اشخاص هم النبي وعلي والزهراء والحسن والحسين وهو لا لهم خمسة آلهة أضداد اختلفوا في تسميتهم[٥١].

وانطلت هذه المغالاة ووصلت إلى أوج عظمتها عند المعاصرين قولهم أن التوسل مثلاً:

التوسل الذي توسل به آدم من ربه لغفران ذنبه هو الكلمات التي تلقاها من الله تعالى وتاب عليه، وقد فسرت هذه الكلمات (والقول لصاحب هذه الرأي) أي للشيخ فاضل المسعودي ومن تابعه أن هذه الكلمات خاصة بأصحاب الكساء الخمسة(٥٢).

وقد زور حديث الكساء الصحيح والذي تفيض به المصادر الحديثية والتاريخية والمعروف لدى الجميع ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً))، والحديث معتمد في كتب العامة والخاصة وقد ورد عن الشيخ الكليني والطوسي والمفيد وابن شهرآشوب الحديث الأصلي المعروف عند الجميع (بحديث الكساء).

وعند التتبع ظهرت إضافات للحديث الأصلي والتي لا وجود لها في حديث الكساء الصحيح(٥٣)، المراد منها وضع أسرار وبواطن وألطاف:

((يا أحمد لولاك لما خلقت الأفلاك ولولا علي لما خلقتك ولولا فاطمة لما خلقتكما)).

وعند أصحاب العقول الواعية لا يمكن أن تكون الزهراء عليها السلام أفضل من أبيها وبعلها.

وفي حديث الكساء الآخر المضاف وإليه وغير معروف عند مراجع الشيعة الأوائل والذي يحوي التوسل والذي جاء فيه ((إني ما خلقت سماء مبنية ولا أرض مدحية ولا قمراً منيراً ولا شمساً مضيئة ولا فلكاً يدور ولا بحراً يجري ولا فلكاً يسري إلاّ في محبة هؤلاء الخمسة الذين هم تحت الكساء...(٥٤).

وعند المناقشة تتضح أمور منها:

ذكر المحدث القمي رحمه الله في كتابه (منتهى الآمال) عند ذكره لقصة مجيء جابر الأنصاري لزيارة قبر الحسين عليه السلام في يوم الأربعين بمناسبة وصف جابر للإمام الحسين عليه السلام بأنه خامس أصحاب الكساء قائلاً: ((وحديث اجتماع الخمسة الأطياب من الأحاديث المتواترة الذي رواه علماء الشيعة والسنة... إلى قوله: وأما حديث الكساء المعروف عندنا الآن فليس له وجود في الكتب المعتبرة المعروفة ولا أصول الحديث ولا المعاجم المتقنة للمحدثين ويمكن القول بأن هذا من خصائص كتاب المنتخب(٥٥).

وهذا الأمر ما هو إلاّ من وضع المغالين في حب آل البيت عليهم السلام والمراد منه رفع مقامهم

توهماً منه غير مدرك أن مقامهم محفوظ عند الله تبارك وتعالى فلا يتوهم البعض بصدق هذا الحديث، حتى لو وضع له سند عن جابر الأنصاري، ولا غرابة في ذلك كم م الأحاديث المكذوبة عند المسلمين عامة قد وضع لمتونها الشاذة أسانيد معتبرة حتى تتماشى مع الأمر الذي وضعت من أجله.

ومن القراءات التي درست إضافة الحديث تبين أن:

١- المستند الوحيد للسند المذكور هو كلام الشيخ عبد الله نور الدين البحراني قوله: (رأيت بخط السيد هاشم البحراني) ولكن ليس ثمة ما يضعف ذلك بأن الخط هو خط السيد هاشم البحراني، فضلاً أن هذه الطريقة تعرف عند أصحاب الحديث طريقة الوجادة وهي أقل الطرق اعتباراً.

٢- عدم ذكر السيد هاشم البحراني المنسوب وإليه السند لم يذكر هذا الحديث في كتابه (البرهان) ولا غاية المرام مع اهتمامه بجمع الأحاديث لا لتصحيحها.

٣- أن للمتتبع في الأسانيد لم يجد أصلاً للحديث في الكتب الأربعة المعروفة.

٤- كما أن المحدث القمي ﵀ لم يكن في كتابه مفاتيح الجنان في طبعة المحدث لسنة ١٣٧٨ وقد أجاب عنه في كتابه منتهى الآمال فالحديث مضاف إلى كتابه مفاتيح الجنان وهذا تزوير على الشيخ.

٥- يعتبر البعض أن الشيخ الطريحي (ت١٠٨٥هـ) الذي ورد الحديث عنده في كتاب المنتخب من الأمور المسلم بها وكتاب المنتخب من اسمه كتاب اخبار فيه الكثير من الأحاديث المضطربة فلا يمكن أن يوصف بالرجالي الكبير والمؤرخ الشهير كما يحلو للبعض بوصفه، نعم أنه عالم من علماء المذهب الشيعي الذي دافع عن مذهب التشيع ليس إلاّ.

وهناك دراسات وجدت بهذا المضمار حيث قد حقق في مسألة حديث الكساء في كتاب (الفخري) المنتخب للطبرسي بأنه قد أخلف في طباعته بنسخته الأولى عن الثانية وأضيف وإليه الكثير من التزوير[٥٦] ونحن عند متابعتنا لحديث الكساء الشهير المتواتر عند كل الفرقاء لا يهمنا إلى أن نعلم الحقيقة ولا ريب في ذلك أن نكون من المتعلمين لا من المتعنتين والله من

وراء القصد.

ورد في كتابه الموضوعات في الآثار والأخبار ما مفاده بقوله: بعد أن ذكر رواية مسندة لأبي مخنف بإسناده إلى جابر الانصاري بحديث طويل، نذكر منه ما يهمنا في موضوعه... ومضى الراوي بصدد ما لعلي ولرسول الله ﷺ من فضل وآثار قبل أن يخلق آدم بآلاف السنين إلى أن قال: فلما خلق الله آدم كنت أنا في أصبعه السبابة وعلي في اصبعه الوسطى وابنتي فاطمة في التي تليها والحسن في الخنصر والحسين في الإبهام.

والرواية عن أبي مخنف بن لوط المضعف عند السنة والشيعة على حد سواء حيث أن الطرفين لم يثقوا بمروياته.

وفي مدينة المعاجز للسيد البحراني: الكتاب الذي ملأ في الغرائب والعجائب من الأحاديث بسند عن عبد الله بن مسعود أنه قال: أتيت فاطمة صلوات الله عليها فقلت لها: أين بعلك؟ فقالت: عرج به جبرائيل إلى السماء فقلت: في ماذا؟ فقالت: أن نفراً من الملائكة تشاجروا في شيء فسألوا حكماً من الآدميين، فأوحى الله إليهم أن تخيروا فاختاروا علي بن أبي طالب(٥٧).

إن غرابة هذا الحديث تدل أن واضعه لا يدرك يقيناً بأن الملائكة لا يمكن لها أن تتشاجر في شيء فهي لا يعرف لها عملاً سوى التسبيح والتقديس لله سبحانه وتعالى، وهذه إساءة إلى الملائكة إن كانت عن عمد أو بدون قصد.

وما دامت فاطمة بنظر المغالين تحمل كل أسرار الكون وما فيه جوزوا للمؤذن والمقيم بعد الشهادة الثالثة أن يقول (أشهد أن فاطمة الزهراء عصمة الله)(٥٨).

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ الصدوق قد نسب الشهادة الثالثة إلى المفوضة وقال في باب صفة وضوء النبي ﷺ (والأذان الثالث بدعة لا أمر له) ولكن عدها العلماء من شعار الإيمان ورمز للتشيع واشتهر كما هو معلوم عند الإمام السيد محسن الحكيم قدس سره(٥٩) ووضعوا الاسانيد في تأويلات تفاسير للآية القرآنية الكريمة ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ

شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٦٠] المشكاة محمد فيها مصباح، المصباح علي في زجاجة، الزجاجة: الحسن والحسين.. إلى نهاية اسماء الأئمة[٦١].

وللمجلسي تعليقات كثيرة مهد لها لتخفيف سماع الخبر الذي يريد بيانه.

عن (محمد بن همام عن جعفر بن محمد، عن محمد بن الحسن الصانع عن الحسن بن علي عن صالح بن سهل الهمداني قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في قول الله عزّ وجل ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾ فاطمة الزهراء ثم يعقب ذلك بتفسيرات حول ما قيل بتفسير الآية وعلى الرغم من أن السيد محمد حسين الطباطبائي صاحب التفسير المعروف يؤمن (بالجري) أي أن بعض الاخبار حين تذكر اسماء معينة أو حوادث يعينها في معرضة فهم بعض الآيات إلاّ أنه في جملة المواضع رفض الجري وهذه الفكرة من الاصل، حينما ترتبط بالأئمة ومقاماتهم على الرغم من كون الطباطبائي من الشيعة الغنوصيين وصاحب ميل كبير في الإشراقيات[٦٢].

وحقيقة الأمر أن عبد اللطيف الحرز يؤكد ذلك بمتابعة رصينة عندما يرى أن السيد الطباطبائي حين يرى في تفسير القمي في قوله تعالى ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ﴾[٦٣].

التين والزيتون: بيت المقدس وطور سينين: الكوفة، وقد ورد بهذا المعنى أن التين الحسن والزيتون الحسين[٦٤].

وبهذا يقصي الطباطبائي هكذا انواع من التفسير لأشخاص الأئمة عليهم السلام، بشكل نهائي وجازم ويبعدها عن ساحة قراءة القرآن ومهمة تفسيره، ولعل الكثير من الذين خدعوا بأسماء الرواة وثقافتهم يوم صاغوا هذه الأحاديث التي أصبحت فيما بعد من المسلمات بالاضطراب بالأسانيد والذي يساوي الاضطراب بالخبر نفسه، فعندما نرى أن رجالاً ثقات منه الشيعة يشار إليهم بالبنان كانوا فيما سبق متهمين بالغلو وأنهم من الغلاة أصلاً ثم تابعوا، كيف نعضد حديثهم الذي كانوا قد بثوه بين الناس بروايتهم للخبر عندما كانوا غلاة وهم الآن في كتاب الرجال من الموثوقين فكم من الشخصيات الشهيرة كانت مرتبطة بابن الخطاب أو بابن المغيرة كحال المفضل بن عمر مثلاً الذي كان يساير ابن الخطاب هذا الأمر يجعل مثل تلك الروايات مضطربة لا ترتقي إلى مستوى التصديق في مضمونها.

وقد بيّن السيد الخوئي ﷺ في كتابه المعروف معجم الرجال[٦٥] ما نصه عن صالح بن سهل الهمداني الذي ذكرناه بالنصوص المارة الذكر قوله: كوفي عد من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام قال ابن داود: ليس بشيء روى عن الغلاة كان يعتقد في الصادق الربوبية ن ولكنه أقسم له أنه ليس برب.

وفي أمور العقيدة في نصوص الإمامة على الأئمة عليهم السلام حديث اللوح الذي روي عن جابر الانصاري، رواه الصدوق في عيون أخبار الرضا[٦٦].

عن أبي نضرة قال: لما أحتضر أبو جعفر محمد الباقر عليه السلام عند الوفاة، دعا بابنه الصادق عليه السلام ليعهد وإليه عهداً، فقال له: أخوه زيد بن علي عليه السلام لو امتثلت في تمثال الحسن والحسين لرجوت أن لا تكون أتيت منكراً، فقال أبا الحسن إن الأمانات ليس بالتمثال ولا العهود بالرسوم وإنما هي أمور سابقة عن حجج الله عليهم السلام، ثم دعا بجابر بن عبد الله فقال له: يا جابر حدثنا بما عاينت من الصحيفة فقال له جابر: نعم يا أبا جعفر دخلت على مولاتي فاطمة بنت رسول الله عليها السلام لاهنئها بمولد الحسين عليه السلام فاذا بيدها صحيفة بيضاء من درة، فقلت لها: يا سيدة النساء ما هذه الصحيفة التي أرها معك؟ قالت: فيها اسماء الأئمة من ولدي، قلت لها ناوليني لأنظر فيها، قالت: يا جابر لولا النهي لكنت أفعل لكنه قد نهى أن يمسها إلاّ نبي أو وصي نبي أو أهل بيت نبي، ولكنه مأذون لك أن تنظر إلى بطنها من ظاهرها، قال جابر: فاذا أبو القاسم محمد بن عبد الله، أمه آمنة... إلى نهاية أسماء الأئمة وامامتهم.

ملامح الوضع واضحة للعيان في هذا الحديث:

١- سند الحديث لم يرد ذكر للسلسلة السند في كتب الرجال من سعيد بن محمد بن نظر القطان إلى أبي نظرة.

٢- قراءة في نص الحديث: يقول أبو نظرة ((لما احتضر الباقر عليه السلام دعا بابنه الصادق عليه السلام، وكانت وفاة الباقر في كل كتب المؤرخين وأصحاب السير قد ذكرت أن وفاته ١١٤ و ١١٨هـ وحسب الرأي المشهور ١١٤هـ[٦٧]، وولد الإمام الصادق عليه السلام سنة ٨٣هـ[٦٨]، أما وفاة جابر فقد ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة جابر

ابن عبد الله أنه توفي بروايتين،

قال الواقدي: مات سنة ثمان وسبعين هجرية،

قال أبو نعيم: سنة سبع وسبعين.

قيل أنه عاش أربعاً وتسعين سنة وأضر آخر عمره(٦٩).

ويذكر أصحاب السير أن ولادته في سنة ١٦ قبل الهجرة.

وعند وضع الحديث على المحك يكشف لنا التاريخ زيف الحديث ووضعه للأمور منها:

١- كيف تمت دعوة جابر بن عبد الله الأنصاري المتوفي سنة ٧٤ أو ٧٨هـ بكل ما ورد في كتب التاريخ.

٢- كانت ولادة الاصدق عليه السلام سنة ٨٣هـ،أي أنه لم يدرك جابر الأنصاري قطعاً.

٣- من الطريق أن يكون مولد الإمام زيد سنة ٧٨هـ، فاذا كانت وفاة جابر سنة ٧٤هـ إلى ٧٨هـ فهو كان عمره سنة، أكثر الأحوال وإلاّ على الأحوط لم يولد في زمن جابر الانصاري، فكيف حدث هذا والتاريخ سلاح حاد لكشف الكثير من الأحاديث الموضوعة.

ولم يكتف الصدوق بورد الحديث بكتابه أخبار الرضا فساقه مرة أخرى في كتابه إكمال الدين(٧٠)، بصيغة جديدة ((عن أب يعبد الله عليه السلام قال: قال أبي لجابر بن عبد الله الأنصاري: إن لي إليك حاجة فمتى يخف عليك أن أخلو بك، فاسئلك عنها؟ قال جابر في أي الأوقات شئت.

فخلا به فقال له: يا جابر أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أمي فاطمة الزهراء عليها السلام إلى آخر الحديث الذي هو كالحديث الأول بألفاظ جديدة.

ويمكن كشف الزيف كالآتي:

١- عن أبي عبد الله (يعني الصادق عليه السلام) قال أبي يعني (الباقر عليه السلام) متى تم اللقاء وعمر الصادق عليه السلام غير معلوم في الحديث ولكنه ولد سنة ٨٣هـ، أي بعد موت الصحابي جابر بـ(٦) سنوات بأعلى الروايات المذكورة بموت جابر.

٢- في الرواية أن اللوح أهداه الله إلى رسول الله ﷺ والرسول هو الذي أهداه لفاطمة، لذا رآه جابر بيدها يوم دخوله عليها لتهنئتها بمولد الحسين عليه السلام فلا حاجة لدراسة السند لأن أكثرهم بل أجمعهم من الوضاعين كبكر بن صالح وصالح بن أبي حماد.

٣- من زيف الحديث أن الإمام الباقر عليه السلام سئل جابر عن الصحيفة فأخرجها وكانت من رق، فقال (أبي) يا جابر انظر في كتابك لاقرأ (أنا) عليك فنظر جابر في نسخته فقرأ أبي فما خالف حرف حرفاً(٧١).

٤- من المعلوم في ترجمة جابر بن عبد الله الأنصاري كان قد ذهب بصره آخر عمره، كيف قرأ جابر الصحيفة وقد جاء إلى قبر الحسين عليه السلام في رواية الأربعين سنة ٦١هـ وأمر غلامه أن يضع يده على تراب القبر.

٥- في كلا الحديثين تناقض واضح كيف سمحت فاطمة عليها السلام أن يستنسخ جابر اللوح الذي في يدها والرواية تقول لا يمسه إلاّ نبي أو وصي أو ابناء نبي، بل انظر إلى باطنها يا جابر.

كشحت عن كثيراً من الروايات في كتب التراث الشيعي بعضها يمس بكرامة وشخص الأئمة عليهم السلام وبهذا اكتفيت لأعلم القارئ أن هناك خلطاً كثيراً في التراث الإسلامي السني والشيعي على حد سواء.

الخلاصة:

بعد هذه السياحة في بحر الحديث العقدي في كل أشكاله وألوانه تتضح أمور واشكالات للوضع الظاهر المخالف للسنن الكونية والفعلية التي أوجدها الغلاة عند كل الفرقاء من المسلمين والتي أدت بعضها إلى التنافر والتناحر والاتهام والكيل لبعضهم البعض في أقدس العلوم وهو علم الحديث الذي يعد العصبية الرئيسة بعد كتاب الله العزيز في مباني الشريعة مما أوجد مسافة كبيرة في تكوين الفرقة بين المسلمين من بدايات الإسلام الأولى إلى يومنا هذا. وقد تمخضت نتائج البعض عن عدة أمور أهمها:

- أن يد الوضع امتدت بقوة بعد أن منع الخلفاء الأول تدوين الحديث في بداية الإسلام

بأمور لا ترتقي إلى مستوى القرار المتخذ من جنبهم.

- سبب منع تدوين الحديث لسنوات كثيرة اختلاق الحديث ووضعه على لسان النبي والأئمة والصحابة على حد سواء .
- لا يمكن لنا أن نقطع أن جميع كتب الحديث مبني القول فيها بالصحة القطعية مهما على كعب مؤلفها.
- لا يحق اتهام طرف دون طرف في وضع الحديث دون غيره فالكل قد مسه الاتهام.
- تأليهه الاشخاص من خلال وضع الحديث عند جميع الفرقاء وهذا خطأ فادح لابد من معالجته باتخاذ موقف صريح وواضح عند العقلاء من علماء المسلمين كافة.
- لا يمكن أن يخدع البعض من المسلمين بأسماء الرواة في تصديق بعض الأحاديث الموضوعة. فلابد من دراسة علمية منهجية لأسماء الرجال وأحوالهم.

Abstract:

The Research is about the sciences of Quran and Hadith which is the greatest honor to all Muslim scholars, because they represent the main stream of Islamic Law and Book of Allah (Quran) was saved and maintenance of the distortion in the increase of Allah Almighty and the efforts of the Imams and companions in the custody to this day.

As for the Prophet's Hadith, which is represented by the words and deeds and revolutions of the Prophet (PBUH), it was touched by many falsehoods, sue to many reasons, such as not mentioning the Hadith at the time, but preventing it from the first and second quasars. It was Makan where the weak souls and the hypocrisy and the enemies of Islam, Who wore the dress of religion, became confused and the situation became the status of the graveyard, which lurks and lends itself to the sultan, and the Almighty takes them much better in setting the virtues that violate the cosmic and mental Sunnahs of all the parties. Its purpose is to explain the problem of modernity in the nodal heritage, explaining the situation and the grandeur in the books of Islamic heritage.

هوامش البحث

(١) السيوطي: تدريب الراوي، ١٩/١،
(٢) ابن الأثير: اسد الغابة، ٢ – ٣.
(٣) ابن خلدون: المقدمة، ص٤١٧.
(٤) ابن منظور: لسان العرب، مادة (سند).
(٥) سورة الطور، الآية ٣٤.
(٦) حسن ملحم، المدخل لدراسة علوم الحديث، ص٢٧.
(٧) عبد الرحمن السيوطي: تدريب الراوي، ج٤/١.
(٨) الغزالي: إحياء علوم الدين، ٧٩/١٠.
(٩) الإمام احمد بن حنبل: مسند احمد، ١٦٢/٢.
(١٠) صحيح البخاري: كتاب العلم – باب كتاب العلم، ٢١٧/١٠.
(١١) رواه ابن سعد في طبقاته، ١٩٤/٢؛ وأحمد بن حنبل في مسنده، ١٤/٣؛ والطبراني في المعجم الكبير، ٦٢/٣؛ ومسلم في صحيحه، ح١٨٧٣/٤؛ والنسائي في خصائص علي، ص٩٦، وغيرهما الكثير.
(١٢) الترمذي: السنن، ٦١٨/٣.
(١٣) ابن حجر: فتح الباري، ١٤/١.
(١٤) البخاري: الصحيح، ٢١٥/١.
(١٥) ابن حجر: فتح الباري، ١١/١.
(١٦) احمد بن حنبل: المسند، ١٢/٣.
(١٧) المصدر نفسه، ١٢/١٣.
(١٨) محمد رضا الحسيني الجلالي: تدوين السنة الشريفة، ص٢٦٣.
(١٩) تذكرة الحفاظ، ٥/١.
(٢٠) الشهرستاني: مشكلة تدوين الحديث، ص٨٥.
(٢١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ص٦٥.
(٢٢) الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، ١٠٢/١.
(٢٣) الخطيب البغدادي: تقييد العلم، ص١٥٣.
(٢٤) الجلالي: تدوين السنة الشريفة، ص٢٦٧.
(٢٥) ابو زهو: الحديث والمحدثون، ص٢٣٣.
(٢٦) الجلالي: مصدر سابق، ص٢٦٨.
(٢٧) ضياء الدين المحمودي: تاريخ الحديث وأخباره، ص١٧٤.
(٢٨) ابن حزم: الأحكام، ١٣٩/٢ وما بعدها.

(٢٩) ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ١٩١/٢.
(٣٠) ابن حزم: مصدر سابق، ج٨٢/٢.
(٣١) أضواء على السنة المحمدية: دار الكتاب الإسلامي، ص٦٦.
(٣٢) الطبقات الكبرى، ٢: ق٢، ص١٠٠.
(٣٣) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ١٦/٣.
(٣٤) تاريخ الطبري: ٢٥٣/٥؛ العسكري: معالم المدرسين، ٤٧/٢.
(٣٥) الشيخ الأميني: الغدير، ٣٥٢/١.
(٣٦) ينظر: البلاذري: أنساب الأشراف، ٣١٢/٢ و ٣١٣، تحقيق المحمودي.
(٣٧) ابن أعثم: الفتوح، ٢٦٨/٣.
(٣٨) ابن أبي الحديد: شرح النهج، ٦٤/٤، ٧٣.
(٣٩) الصادق النهيوم: الإسلام في الأسر، ص٢٥٥.
(٤٠) محمود أبو ريه: أضواء على السنة المحمدية، ص١٢١ وما بعدها.
(٤١) ابن حجر: فتح الباري، ١٦١/١.
(٤٢) مختار الأسدي: أزمة العقل الشيعي، ص٢٧٤.
(٤٣) النوبختي: فرق الشيعة، ص٢٨.
(٤٤) أخرجه الذهبي في ميزان الاعتدال، ٣٨٦/٢ رقم الحديث ٤١٨٢.
(٤٥) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ٣٨٢/٧ رقم الحديث ٣٩١.
(٤٦) ابن الجوزي: الموضوعات، ٢٤٢/١.
(٤٧) ميزان الاعتدال، ٦٠٩/٣ حديث رقم ٧٨٠٩.
(٤٨) ابن القيم الجوزية: المنار المنيف، ص٧٨.
(٤٩) الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ٤٦٠/١.
(٥٠) مختار الأسدي: الغلو والتطرف إلى أين، ص٣٩.
(٥١) موسوعة الفرق الإسلامية، ص٣٠٦.
(٥٢) محمد فاضل المسعودي: الأسرار الفاطمية، ص٥١.
(٥٣) مسند احمد بن حنبل، ٣٣١/١؛ صحيح مسلم، ٤/ حديث ١٨٨٣؛ أنساب الأشراف، ١٠٤/٢؛ الطبراني: المعجم الكبير، ٤٦/٣ وغيرها الكثير.
(٥٤) احمد القبانجي: تهذيب أحاديث الشيعة، ص٢٦٢.
(٥٥) منتهى الآمال: الشيخ القمي، ح٦٨٨/١.
(٥٦) السيد جواد شبر: ادب الطب، ح١١٩/٥ - ١٢٠ بتصرف.

(٥٧) الحسيني: هاشم معروف، الموضوعات في الآثار والأخبار، منشورات دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٧٨م، ص٢١٤.
(٥٨) الأسرار الفاطمية، ص١٣.
(٥٩) ملحم: المدخل لدراسة مناهج المحدثين، ص١٤٠.
(٦٠) سورة النور، الآية ٣٥.
(٦١) مختار الأسدي: أزمة العقل الشيعي، ص٣٥٦.
(٦٢) عبد اللطيف الحرز: تأويل آية النور عند العلامة المجلسي، ص٢٥٨.
(٦٣) سورة الزيتون، الآيتان ١-٢.
(٦٤) عبد اللطيف الحرز: تأويل آية النور، ٢٥٨.
(٦٥) معجم الرجال، ج٧٧/٩.
(٦٦) عيون اخبار الرضا، ج٤٧/١-٤٩.
(٦٧) أعلام الهداية، الإمام محمد بن علي الباقر، سلسلة المجمع العالمي لأهل البيت، ص٢١١.
(٦٨) المصدر نفسه: الإمام الصادق، ص٦٧.
(٦٩) سير أعلام النبلاء، ج٣، ترجمة: جابر الأنصاري.
(٧٠) إكمال الدين، ص٣٠٨، باب ٢٨.
(٧١) عبد الزهراء عثمان محمد: الزهراء بنت محمد، ص٦٣ عن كتاب الكافي، ٥٣٧/١ وما بعدها.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
١- السيوطي: عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢م.
٢- ابن الأثير: عز الدين أبو الحسين علي بن محمد (ت٦٣٠هـ).
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، المكتبة الإسلامية، طهران (د.ت).
٣- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ).
- مقدمة ابن خلدون، ط٢، بيروت ١٩٦١.

٤- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)

- لسان العرب، الدار المصرية، القاهرة (د.ت).

٥- ملحم، حسن طاهر

- المدخل لدراسة علوم الحديث، منشورات الجامعة الإسلامية، النجف الأشرف، ط١، سنة ٢٠١٠.

٦- الغزالي: أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)

- إحياء علوم الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٧- ابن حنبل: أبو عبد الله احمد (ت٢٤١هـ)

- المسند، دار الحديث، القاهرة (د.ت).

٨- البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ).

- الصحيح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

٩- ابن سعد: محمد بن سعد البغدادي (ت٢٣٠هـ)

- الطبقات الكبرى، تح: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر، ٢٠٠١م.

١٠- الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ).

- المعجم الكبير، تح: حمدي السلفي، ط٢، دار إحياء التراث العربي الإسلامي، المول ١٩٨٦م.

١١- مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)

- صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.

١٢- النسائي: عبد الرحمن أحمد بن سعيد (ت٣٠٣هـ)

- خصائص علي، دار الجوادين، لبنان - بيروت، حارة حريك، ط، ٢٠١٢م.

١٣- الترمذي: محمد بن عيسى(ت٢٧٩هـ).

- صحيح الترمذي (السنن) بشرح الإمام ابن العربي المكي، المطبعة المصرية بالأزهر ١٩٣١ - ١٩٣٤م.

١٤- ابن حجر: علي بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تح: محب الدين الخطيب، منشورات دار الكتب السلفية، (د.ت).

١٥- الجلالي: محمد رضا الحسيني.

- تدوين السنة الشريفة، منشورات مركز الإعلام الإسلامي، ط٢، قم المقدسة (د.ت).

١٦- الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ).

- تذكرة الحفاظ، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط٤، دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٤م.

١٧- الشهرستاني: علي الشهرستاني.

- مشكلة تدوين الحديث، دار الغدير، ط١، قم ٢٠٠٣م.

١٨- ابن عبد البر: أبو عمر يوسف (ت٤٦٣هـ)

- جامع بيان العلم وفضله، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، (د.ت).

١٩- الحاكم النيسابوري: أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ)

- المستدرك على الصحيحين، تحك مصطفى عبد القادر، ط١، بيروت ١٩٩٠.

٢٠- الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)

- تقييد العلم، منشورات إحياء السنة النبوية، بيروت ٢٠١٠م.

٢١- أبو زهو: محمد محمد

- الحديث والمحدثون، مطبعة مصر، ط١، ١٩٥٨م.

٢٢- ضياء الدين المحمودي

- تاريخ الحديث وأخباره، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ط، ٢٠٠٩م.

٢٣- ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت)

- الأحكام في أصول الأحكام، تح: الشيخ أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٤- أبو رية: الشيخ محمود

- أضواء على السنة المحمدية. دار الكتاب الإسلامي، ط١، مطبعة المنار، ٢٠٠٦م.

٢٥- ابن عساكر: علي بن الحسن الشافعي (ت٥٧١هـ)

- تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر، بيروت، (د.ت)

٢٦- الأميني: الشيخ عبد الحسين الأميني (ت١٣٩٠هـ)

- موسوعة الغدير، تح: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم ٢٠٠٥م.

٢٧- البلاذري: أحمد بن يحيى بن جبر (٢٧٩هـ)

- أنساب الأشراف، تح: الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٩٧٤م.

٢٨- ابن أعثم: أبو محمد أحمد بن أعثم الكوفي (ت٣١٤هـ)

- الفتوح، دار الأضواء، بيروت (د.ت)

٢٩- ابن أبي الحديد: عزّ الدين أبي حامد عبد الحميد بن هبة المدائني.

- شرح نهج البلاغة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة انوار الهدى، ط١، ١٤٢٩هـ.

٣٠- النهيوم: الصادق

- الإسلام في الأسر، سلسلة كتاب الناقد، مؤسسة رياض الريس، ط٣، دمشق ١٩٩٥م.

٣١- الأسدي: مختار

- ازمة العقل الشيعي، الانتشار بالعربي، ط بيروت، ٢٠٠٩م.

٣٢- النوبختي: الحسن بن موسى (ت٣١١هـ)

- فرق الشيعة، طبعة استنبول ١٩٣١م.

٣٣- الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)

- ميزان الاعتدال، تح: علي محمد البجاوي، ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٣م.

٣٤- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)

- تاريخ بغداد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣١م.

٣٥- ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن علي (ت٥٩٧هـ)

- الموضوعات، تح: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٥م.

٣٦- ابن القيم الجوزية: شمس الدين محمد بن أبي بكر الحنبلي

- المنار المنيف في الحديث والصحيح، دار عالم الفوائد، الرياض (د.ت)

٣٧- الألباني: محمد ناصر الدين

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، منشورات مكتبة المعارف، الرياض (د.ت)

٣٨- عبد المنعم الحنفي

- موسوعة الفرق الإسلامية، مكتبة المنارة الأزهرية، ط١، دار الرياشد، ١٩٩٣م.

٣٩- المسعودي: محمد فاضل

- الأسرار الفاطمية، منشورات مؤسسة الزائر رقم (د.ت)

٤٠- القبانجي: أحمد

- تهذيب أحاديث الشيعة، الانتشار العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٩م.

٤١- القمي: الشيخ عباس

- منتهى الآمال، منشورات الدار الإسلامية، (د.ت)

٤٢- شبر: سيد جواد

- أدب الطف وشعراء الحسين، ط١، دار المرتضى للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.

٤٣- الحسيني: هاشم معروف

- الموضوعات في الآثار والأخبار، منشورات دار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٩٧١م.

٤٤- ملحم: حسن طاهر

- المدخل لدراسة مناهج المحدثين، ط٢، منشورات الجامعة الإسلامية، النجف الأشرف.

٤٥- الحرز: عبد اللطيف

- تأويل آية النور عند العلامة المجلسي. دار الفارابي، بيروت ٢٠١٤م.

٤٦- الخوئي: السيد أبو القاسم ﷺ.

- معجم رجال الحديث، مطبعة الآداب، النجف الأشرف ١٩٨٤م.

٤٧- الصدوق: محمد بن الحسين بن بابويه (ت٣٨١هـ).

- عيون أخبار الرضا، ط١، منشورات المكتبة الحيدرية، قم (د.ت)

٤٨- أعلام الهداية، مؤسسة الجمع العالمي لأهل البيت، الإمام الباقر.

٤٩- أعلام الهداية، مؤسسة المجمع العالمي لأن البيت، الإمام الصادق.

٥٠- الصدوق: محمد بن علي بن بابويه القمي

- إكمال الدين وإتمام النعمة، تح: علي اكبر غفري، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٥هـ.

٥١- عثمان: عبد الزهراء

- الزهراء بنت محمد، ط١، منشورات مهدي يسار، ٢٠٠٧م.